بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـــه

الشيخ/ حمد بن ناصر آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـــول

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١٧ اكتوبر ٢٠١٩

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يود وفد دولة قطر أن يعرب عن تقديره للجهود القيمة للجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، ونضم صوتنا إلى بيان حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تُمثل الأمم المتحدة محفلاً دوليا جامعاً لا غنى عنه لمعالجة المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي، والسلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وهو ما يُلقي على اللجنة الخاصة مسؤولية كبيرة لتعزيز القانون الدولي، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة.

واستناداً إلى أحكام الميثاق التي حددت مسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، فإن من بالغ الأهمية أن تنصب الجهود على تحقيق التوازن المتوخى في الميثاق بين ولايات جميع الأجهزة الرئيسية، ولا سيما بين ولاية الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية للمنظمة، وولاية مجلس الأمن بكونه الجهاز المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين.

لقد أكَّد الميثاق على مبادئ التعددية والتعاون الدولي والمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام القانون الدولي، وهو ما يُلقي على الدول واجب التصرف بحسن نية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل على منع نشوب النزاعات.

السيد الرئيس،

يُعَّدُ حظر استخدام أو التهديد بالقوة أحد الركائز الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف، إلا أن من المقلق لجوء بعض الدول لتبرير أعمال غير مشروعة تُخالف ميثاق الأمم المتحد ويرفضها القانون الدولي وتقوض نظام الأمن الجماعي، وهو ما يتطلب تظافر الجهود لكبح مثل هذه التوجهات، وكفالة احترام الميثاق ومقاصده ومبادئه الأساسية.

ويُشير وفد بلادي في هذا الخصوص إلى الإجراءات الأحادية غير القانونية والحصار الجائر المفروض على دولة قطر منذ أكثر من سنتين، في انتهاكٍ صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويُقوض الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة الرامية إلى الالتزام بمقاصد ومبادئ الميثاق واحترام القانون الدولي. إن المخاطر المترتبة على مثل تلك السياسات على السلم والأمن الإقليمي والدولي، وانتهاكها الصارخ لحقوق الشعوب، توجب التصدي لها، وبما يتماشى مع مقاصد وأهداف الميثاق ويُعزز دور منظمتنا على الساحة الدولية.

السيد الرئيس،

تُعّدُ التسوية السلمية للنزاعات أداة مهمة لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون، ومبدأ أساسي يطبق على جميع الدول الأعضاء وفق الفقرة ٣ من المادة (٢) والمادة (٣٣) من الميثاق، اللتان تؤكدان على وسائل الحل المتاحة لأطراف النزاع. كما تؤدي محكمة العدل الدولية، باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، دورًا مهمًا في تعزيز القانون الدولي، من خلال أحكام المحكمة وفتاواها، التي تساعد في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعزيز وتوضيح القانون الدولي باعتباره خيارا لا بديل عنه نحو تحقيق السلام والاستقرار في العلاقات الدولية.

وعليه، فإن دولة قطر، وانطلاقاً من سياستها الثابتة في تسوية المنازعات بالسبل السلمية، حرصت على أخذ زمام المبادرة لحل النزاعات بالوسائل السلمية وبدعم من الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة. لذلك فإننا نؤيد مواصلة اللجنة الخاصة الاهتمام بحل النزاعات بالوسائل السلمية، ولعل اعتماد إعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، الذي يُمثل إطاراً شاملاً للتسوية السلمية للمنازعات، يُعّدُ انجازاً قيما وبالغ الأهمية للمجموعة الدولية.

السيد الرئيس،

دأبت دولة قطر على دعم العمل الجماعي، والتعاون مع شركائها ومع كيانات الأمم المتحدة المختصة لتعزيز السلم والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان، كما حرصت بلادي على إقامة شراكات دولية تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، وهو ما يجعلها تحرص على مواصلة العمل في إطار اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق وتعزيز دور المنظمة.

وتماشياً مع احترام دولة قطر لالتزاماتها الدولية، فإنها ترفض أية محاولة لاستخدام سياسة الإملاءات والتدخل لتقويض سيادة الدول الأخرى، التي تُشكل انتهاكًا صارخًا للميثاق والقانون الدولي وحقوق الإنسان، فضلا عما تشكله من خطر على النظام الدولي المتعدد الأطراف.

لقد أكد المجتمع الدولي في العديد من القرارات والإعلانات الدولية رفضه لمثل تلك السياسات والإجراءات الأحادية غير القانونية تحت ذرائع بعيدة عن الواقع وترمي لتحقيق أهداف خاصة، مما يشكل انتهاكا لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، بالإضافة لانتهاكها للمبادئ الأساسية التي حددها الميثاق.

ختاماً، فإن دولة قطر ستواصل اسهاماتها نحو تعزيز دور الأمم المتحدة لتمكينها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، ومواصلة العمل مع الدول الأعضاء في إطار اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين.

وشكراً،